A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/353
16 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
البند ٧١ من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيا هذه المذكرة الصادرة عن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن الاسراع في تعزيز السلاح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وسلطات كوريا الجنوبية.

وسوف أكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٧١ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) كيم هوينغ يو
السفير فوق العادة والمفوض
والممثل الدائم

* A/52/150 و .Corr.

190997 190997 97-24302

9724302*

مرفق

مذكرة صادرة عن حكومة جمهورية كوريا الشعبية
الديمقراطية في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

يجب على الولايات المتحدة الأمريكة وسلطات كوريا
الجنوبية أن توقف فورا ما يحدث من اسراع في تعزيز
السلاح تحت ستار المحادثات

يجري في الوقت الراهن ادخال معدات عسكرية إلى جنوب كوريا من جراء سياسة الحرب المتبعة ضد فكرة السلام، وهذا يؤدي إلى حالة في غاية الخطورة بشبه جزيرة كوريا، وهي حالة تشبه الأحوال السائدة عشية الحرب.

ومن رأي حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن تعزيز السلاح هذا، الذي يجري على نطاق كبير من قبل سلطات كوريا الجنوبية وبتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية، يمثل عملا شديد الخطورة من شأنه تهديد السلام بشبه جزيرة كوريا وبآسيا، وهي بالتالي تصدر هذه المذكرة كيما تلفت انتباه المجتمع الدولي إلى ما يحدث.

١ - وفي الوقت الذي تقوم فيه سلطات كوريا الجنوبية بإشارة ضجة حول "ما يكتنف شبه جزيرة كوريا من حرب باردة جديدة"، عمدت هذه السلطات إلى زيادة الميزانية العسكرية زيادة كبيرة كل سنة حتى تستطيع مواجهة هذه الحرب وفق مزاعمها.

والانفاق العسكري لكوريا الجنوبية قد قفز إلى ٩٤٠ ١٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، هذا العام، بعد أن كان ٣٨٠ ١١ مليون دولار في عام ١٩٩٢. وهذا يشكل زيادة تبلغ ٥٨ في المائة خلال خمس سنوات فقط.

وذلك يتعارض مع الاتجاه العالمي نحو تخفيض الأسلحة. وبلغ معدل زيادة الميزانية العسكرية بكوريا الجنوبية ٤٩,٢ في المائة في الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦. وهذا الرقم يزيد عن ضعف معدل زيادة النفقات العسكرية في البلدان الواقعة في المناطق الممزقة بالصراع في الفترة المناظرة.

وقد ذكر "التقرير المتعلق بالانفاق العسكري العالمي ومبيعات الأسلحة في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤"، الذي نشرته وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة في بداية عام ١٩٩٥، أن الانفاق العسكري لكوريا الجنوبية كان في المستوى العاشر بالعالم في عام ١٩٩٣. (صحيفة "سيميني شنمن" بكوريا الجنوبية، ٢١ - ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٥).

وهذا يثبت أن كوريا الجنوبية قد أصبحت، منذ تولي السيد كيم يونغ سام مقاليد السلطة، واحدة من أكثر بلدان العالم انفاقا في المجال العسكري.

وذكرت صحيفة "دفنس نيوز" بالولايات المتحدة أن كوريا الجنوبية تتذرع بما تلقاه من تهديد من جانب كوريا الشمالية كيما تقوم بتعزيز السلاح لديها، وأضافت الصحيفة أن تعزيز السلاح هذا بجمهورية كوريا يتجاوز القدرة الدفاعية.

والانفاق العسكري المتزايد إلى حد كبير، والذي تضطلع به كوريا الجنوبية، ليس لأغراض الدفاع، ولكنه حصيلة سياسة الحرب التي تتبع ضد نصف كوريا الشمالي.

والأموال المخصصة لشراء المعدات العسكرية تشكل حصة كبيرة في الميزانية العسكرية لكوريا الجنوبية. وقد ارتفع المبلغ الذي بددته كوريا الجنوبية على عملية شراء هذه المعدات وبلغ ٤ ٩٧٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧، وذلك بعد أن كان ٥٢١ ٣ مليون دولار في عام ١٩٩٢، مما يشكل زيادة تبلغ ٤١ في المائة.

وقد انفق مزيد من الأموال على شراء المعدات العسكرية في إطار نظام حكم كيم يونغ سام.

وقد خصص هذا النظام ما مجموعه ٣٨٤ ٢١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لادخال معدات عسكرية في الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٧. وهذا الرقم يعادل ما خصصه من سبقه من الحكام لنفس الغرض خلال عشر سنوات.

وهذا يكفي لاثبات أن السلطات الحالية بكوريا الجنوبية تتبع ضد النصف الشمالي لكوريا سياسة تفوق، في طابعها الوحشي الصدامي الحربي، تلك السياسة التي كانت تتبعها نظم الحكم الفاشية العسكرية السابقة.

وبغية ادخال مزيد من المعدات العسكرية، أعلنت سلطات كوريا الجنوبية في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي "برنامج دفاع منتصف العقد" فيما يتصل بالفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢، وهي تحاول الآن أن تخصص ٢٨٨ ٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للانفاق العسكري، وهذا يزيد بنسبة ٦٥ في المائة عما أنفق بالفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٧.

وسلطات كوريا الجنوبية تواصل زيادة الانفاق العسكري رغم أنها تضطلع بوضع ميزانية تقشف من جراء الأزمة الاقتصادية المزمنة والصعوبات المالية المستمرة. والوقائع تثبت أن حديث هذه السلطات عن "السلام" ما هو إلا سفسطة تغطي بها استعداداتها الحربية ضد النصف الشمالي لكوريا.

٢ - وسلطات كوريا الجنوبية تطالب الآن بإلحاح بـ "استراتيجية عدوانية" جهنمية، وهم متشبثون بإدخال معدات قتالية بشكل واسع النطاق من أجل غزو النصف الشمالي لكوريا.

وهي تتسابق لادخال أحدث المعدات في الأسطول والقوات الجوية من أجل القيام بهجوم اجهاضي مفاجئ في عمق النصف الشمالي لكوريا وضد ما به من مواقع استراتيجية.

وفي الماضي، شددت سلطات كوريا الجنوبية على ادخال المعدات المتصلة بالدفاع عن السواحل بواسطة القوارب الصغيرة والدفاع عن المناطق البحرية بواسطة المدمرات. وفي التسعينات، زودت هذه السلطات الأسطول بطائرات وغواصات للدوريات البحرية من أجل زيادة "قدرة تشغيل الأسطول في أبعاد ثلاثة"، وهذا يتضمن تقديم الدعم اللازم للعمليات البحرية والغوصية والجوية والأرضية.

ومنذ عام ١٩٩١ إلى نهاية العام الماضي، قامت هذه السلطات بالتالي، من منطلق الاضطلاع بحرب حقيقية، بوزع ست غواصات (سعة ٢٠٠ ١ طن) وادخال ثماني طائرات للدوريات البحرية (طراز P-3C) و ٧٨ قذيفة سطح - سطح (طراز Harpoon)

وهي تنوي ادخال قذائف (طراز BARAK) للاسطول، وهذه قذائف يمكن وضعها في سفن حربية كبيرة أو صغيرة، ومدمرتين (طراز Aegis) وغواصات وسفن برمائية أخرى من أحدث نوع.

وتعزيز القوة الجوية يرمي إلى بناء "قوة جوية استراتيجية" للسيطرة الجوية وضرب العمق ودعم القوات الجوية والبحرية.

ومنـــذ عام ١٩٩٤ وحتى هذا العام، ادخلت سلطات كوريا الجنوبية ٤٨ طائرة مقاتلة (طراز F-16) و ٢٠٠ قذيفة جو - جو (طراز AM-RAAM) و ١٣٦ قذيفة جو - أرض (طراز AGM-88b) في كوريا الجنوبية، كما أنها قد قررت أن تدخل ٧٢ طائرة مقاتلة (طراز F-16) وحوالي ١٠٠ طائرة هجومية غير مأهولة (طراز Harpy)، وأن تستورد أربع طائرات لاعادة التموين في الجو، بحلول عام ١٩٩٩.

وأعلنت هذه السلطات عن خطة للقيام في المستقبل القريب بإدخال ما يزيد عن ٦٠ طائرة مقاتلة (طراز F-15) و ١٠ طائرات استطلاع (طراز Hawk-800XP) مجهزة بأحدث التسهيلات الالكترونية.

وشجعت سلطات كوريا الجنوبية ادخال أحدث أنواع الدبابات والمركبات المدرعة وسائر المعدات العسكرية من أجل زيادة القدرة الهجومية للقوات البرية.

وفي العامين الأخيرين، أدخلت ٢٧٥ دبابة (طراز M 48A-5) و ٣٠ دبابة (طراز T-80U) و ٧٠ مركبة قتالية مدرعة (طراز BMP-3) و ١٠٠ قذيفة مضادة للطائرات (طراز IGLA) و ١٥٠ وحدة من وحدات القذائف المضادة للدبابات (طراز Metis-M)، كما أنها أعلنت أنها ستشحن في المستقبل القريب إلى كوريا شبكات صاروخية متعددة الإطلاق (٢٩ قاذفا و ٢٧٩ صاروخا) و ١١٠ قذيفة متطورة أرض - أرض (طراز ATACMS).

وقد أصبحت كوريا الجنوبية بمثابة سوق السلاح الكبير في العالم، كما أنها قد شغلت المرتبة العالمية الأولى من حيث كثافة وزع المعدات العسكرية.

وذكرت مجلة "Arms Trade News"، في عددها الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٦، بالولايات المتحدة أن كوريا الجنوبية كانت الخامسة في العالم في مجال شراء أسلحة الولايات المتحدة في عام ١٩٩٥، كما أعلن معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولي أن كوريا الجنوبية كانت الثالثة في مجال شراء معدات القتال.

وكافة الأسلحة التي شحنت إلى كوريا الجنوبية على أهبة الاستعداد التام للدخول في حرب حقيقية ضد النصف الشمالي لكوريا. وقد تحولت كوريا الجنوبية بكاملها إلى مستودع بارود ضخم معرض للانفجار في أي لحظة.

٣ - والولايات المتحدة لا تزال تتبع سياسة خنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة السلاح، مع قيامها في نفس الوقت بالتحدث عن "صون السلام" وإجراء "محادثات رباعية".

والولايات المتحدة قد وضعت خطة عدوانية تتسم بطابع المغامرة، وهي تقوم بتعزيز قواتها المرابطة في أمريكا الجنوبية، كما أنها تشجع سلطات كوريا الجنوبية على اتمام الاستعدادات الحربية.

والولايات المتحدة قد أكملت، قبل كل شيء، خطة حربية موجهة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال تعديل ودعم الخطة الأصلية.

وقد وضعت في عام ١٩٩٣ "خطة العمل الجديدة ٥٠٢٧ لكوريا الجنوبية والولايات المتحدة" عن طريق ضبط وتعزيز خطة سبقت صياغتها في الثمانينات. وفي عام ١٩٩٥، وفي إطار خطة العمل هذه، قدمت الولايات المتحدة "قوات الوزع السريع" لارسالها إلى شبه الجزيرة الكورية من أرض الولايات المتحدة ذاتها مع حاملتي طائرات، وحوالي ٠٠٠ ١ طائرة حربية، وجنود من البحرية الأمريكية من قوات الارسال السريع في منطقة المحيط الهادئ، وقذائف (طراز Patriot)، وطائرات (طراز AWACS)، بدلا من حاملة طائرات، وفيلق طائر، وفرقتين من جنود البحرية، كما وضعت نظام نقل مزدوج لنقل القوات ومعدات الحرب بشكل مباشر.

وعمدت الولايات المتحدة إلى تعديل "المبادئ التوجيهية للتعاون بين الولايات المتحدة واليابان في مجال الدفاع" وذلك لزج اليابان في حرب كورية.

وهي تقوم أيضا باتخاذ الخطوات اللازمة لجعل نظام إحداثيات الخرائط العسكرية لجيش "جمهورية كوريا" (نظام Bessel) مماثلا لنظام WGS-84 لدى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والاضطلاع بمزيد من المناورات العسكرية المشتركة مع كوريا الجنوبية، والإمعان في تقوية "نظام العمل المشترك بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة".

وفي إطار خطة العمل المضادة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تقوم الولايات المتحدة بنشاط بتشجيع كوريا الجنوبية على إدخال كميات هائلة من المعدات العسكرية من أحدث طراز.

وفي ٨ نيسان/أبريل، قال السيد وليام كوهين وزير الدفاع لوزير الدفاع الكوري إن التماثل المتبادل لنظم الأسلحة أمر هام فيما يتصل بتعزيز القوة العسكرية المشتركة بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، وفيما يتصل أيضا بإبراز القوة القتالية، وطلب إليه شراء مزيد من الأسلحة المصنعة في الولايات المتحدة.

وأكبر جهة تقدم المعدات العسكرية إلى كوريا الجنوبية هي الولايات المتحدة.

وذكر التقرير المتعلق بـ "حالة مبيعات الأسلحة في العالم في عام ١٩٩٥"، الذي تنشره وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة، أن ما يزيد عن ٩٠ في المائة من الأسلحة المرسلة إلى كوريا الجنوبية من صنع الولايات المتحدة، كما أن منشورات كوريا الجنوبية قد ذكرت أن ما يشكل نسبة ٨٠ إلى ٩٠ في المائة من الأسلحة المرسلة إلى كوريا الجنوبية كان من صنع الولايات المتحدة.

ومن بين المعدات العسكرية التي أرسلتها الولايات المتحدة بالفعل أو التي تزمع إرسالها توجد: قذائف أرض - أرض (طراز ATACMS) وقذائف أرض - جو (طراز Patriot و Stinger) وقذائف أخرى من أنواع شتى ودبابات ومركبات مدرعة ومختلف أصناف المدافع الثقيلة وطائرات مقاتلة (طراز F-15) وطائرات عمودية هجومية (طراز AH-64 Apache) وطائرات (طراز AWACS) وطائرات أخرى من أحدث الأنواع وطائرات لإعادة التموين في الجو وقذائف جو - جو (طراز AM-RAAM, Sidewinder, Sparrow) وقذائف جو - أرض (طراز Harm و Maverick) ومدمرات (طراز Aegis) وقذائف سطح - سطح (طراز Harpoon) وقذائف سفن - جو (طراز Sea Sparrow).

وفي الوقت الذي تلح فيه سلطات كوريا الجنوبية على إدخال معدات عسكرية متنوعة، فإنها تقوم الآن بشحن دبابات حديثة ومركبات مدرعة وقذائف مضادة للطائرات وقذائف أخرى مضادة للدبابات وطائرات عمودية من الاتحاد الروسي وكذلك من الولايات المتحدة، إلى جانب شحن طائرات هجومية غير مأهولة (طراز Harpy) من اسرائيل، ومعدات عسكرية ضخمة من كثير من البلدان بشتى أنحاء العالم.

وقد أصبحت كوريا الجنوبية بالتالي بمثابة سوق السلاح للولايات المتحدة والاتحاد الروسي وغيرهما من البلدان.

وكافة الحقائق توضح أن الولايات المتحدة هي أكبر مورد للمعدات العسكرية بالنسبة لسلطات كوريا الجنوبية، وذلك فيما يتصل بالحرب ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبعض البلدان يشارك بنشاط في مبيعات الأسلحة لكوريا الجنوبية.

والولايات المتحدة تقوم ببيع أسلحة هائلة لكوريا الجنوبية، كما أنها تتولى تعزيز قواتها الموجودة في كوريا الجنوبية بأحدث معدات القتال. وفي الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٥، عمدت الولايات

المتحدة إلى الاستعاضة عن المعدات العسكرية التي لدى قواتها في كوريا الجنوبية بأحدث المعدات التي سبق استخدامها في حرب الخليج، وقامت في العام الماضي بإنشاء فرقة هجومية مزودة بالطائرات العمودية، وقدمت لها ٣٠ طائرة عمودية إضافية (طراز AH-64 Apache) ، ووفرت معدات لفرقة واحدة تتضمن دبابات ومركبات مدرعة (طراز M1 A1) وأكثر من ٠٠٠ ١٠ بند بشكل إجمالي، كما قامت بتخزين حوالي ٠٠٠ ٧٠٠ طن من الطلقات كمواد حربية احتياطية.

وشحنت الولايات المتحدة أيضا إلى كوريا الجنوبية من اليابان، هذا العام، طلقات يورانيوم مستهلكة. والسلاح النووي الذي استخدم في حرب الخليج يؤثر بشكل ضار على صحة السكان.

وفي الوقت الذي تتشدق فيه الولايات المتحدة بالكلام عن الحاجة إلى "محادثات رباعية" من أجل إحلال السلام في شبه جزيرة كوريا، فإنها تقوم بانتظام بتعزيز معدات القتال في كوريا الجنوبية، وبشن مناورات عسكرية واسعة النطاق مع كوريا الجنوبية طوال العام، مما يزيد الأحوال سوءا بشبه الجزيرة. وهذا دليل قاطع على اسلوب الازدواج في المعاملة الذي تتسم به سياسة الولايات المتحدة إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وليس من الجائز للولايات المتحدة بعد اليوم أن تستخدم مسألة السلام والأمن بشبه جزيرة كوريا في الاستخفاف بالرأي العام العالمي.

وتجنب الحرب بشبه جزيرة كوريا وصون السلام على أراضيها يقتضيان امتناع الولايات المتحدة عن تشجيع تعزيز الأسلحة لدى كوريا الجنوبية ومفاقمة التوترات، إلى جانب سحبها لقواتها من كوريا الجنوبية.

ولا ينبغي للولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية أن تقوم بمحاولة سخيفة لاختبار طاقتنا العسكرية وتخويف وإخضاع شعبنا بالتهديد والاستفزاز العسكريين. ومثل هذا العمل الطائش سيكون بمثابة مغامرة خطيرة قد تؤدي إلى نتائج فاجعة تتمثل في فرض تهديد خطير للسلام والأمن في شبه جزيرة كوريا وفي آسيا وفي بقية العالم.

وحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعلن توقعها لقيام الأمم المتحدة والبلدان المحبة للسلام في كافة أنحاء العالم باتخاذ تدابير حاسمة لوقف تعزيز الأسلحة الذي تضطلع به الولايات المتحدة وسلطات كوريا الجنوبية.

- - - - -